

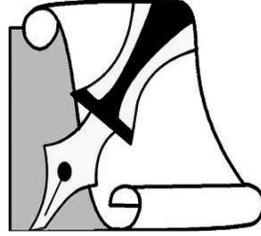


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



مركز للدراسات
الغلسطينية والاسطراتيكية

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

بعد فترة طويلة من التجاذبات المتعلقة باختيار رئيس جديد للحكومة في ظل أزمة كبرى تعيشها البلاد على وقع الاحتجاجات الشعبية، إتضح أن الطائفة السنية قد تكتلت بمعظمها، إضافة إلى قوى كبرى في البلد، وراء ترشيح الرئيس سعد الحريري للعودة إلى رئاسة الحكومة.

وتولى مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان الإخراج مبلّغا آخر ضحايا الترشيح المهندس سمير الخطيب أنه تم الاتفاق على تسمية الحريري، بما يقطع الطريق على احتمال وجود أي مرشح آخر يطرح نفسه عضوا جديدا في نادي المرشحين لرئاسة الحكومة. جاء ذلك بعد أن كان مقررا إجراء استشارات نيابية ملزمة كان رئيس الجمهورية العماد ميشال عون سيوم بها لتسمية ما رجح أنه سيكون الخطيب، قبل أن يسقط الأخير كما غيره.

وبذلك، عادت الأمور إلى المربع الأول الخلافي حول معادلة الحريري ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الذي يرفض الخروج من حكومة يترأسها الحريري، وغيرها من العقد.

ويشير البعض إلى أن رئيس الجمهورية لم يكن عليه إرجاء موعد الاستشارات حتى الإثنين في التاسع من الشهر الحالي، وكان يجب عليه الدعوة إليها في الأيام التي سبقتها، فلو كان تحدد هذا الموعد الخميس في الخامس منه لكان التكاليف قد حصل، حسب البعض.

اليوم، لم يبق سوى الحريري كمرشح لرئاسة الحكومة الجديدة. ومعنى ذلك أن الاستشارات الجديدة يجب أن تحصل في أسرع وقت، على أن يتم التأليف في وقت أسرع منه وعدم إضاعة أشهر مثلما كان يحصل في السابق وهو ما لا طاقة للبلاد على تحمله مع التسبب بالاهتراء السياسي والاقتصادي والمالي.

دلالات ما حدث

كان لافتاً للانتباه أن اعتذار الخطيب عن تشكيل الحكومة جاء من دار الفتوى، بعد أن سمع منها تأييداً لعودة الحريري. والواقع أن الحريري ودار الفتوى معا أعطيا المشروعية لمبدأ التفاهم على اسم الرئيس المكلف قبل الدعوة إلى الاستشارات، ما يعني التأليف قبل التكليف، وهو ما كان أركان الطائفة يعيبونه على العهد.

والواقع أن الحريري عاد إلى مقولة: أنا أو لا أحد . هو بات أقوى في ظل دعم سني كبير ودعم دولي أيضا كونه الشخصية الأكثر مواءمة للغرب. لكنه بات يتصرف بطريقة فردية لا تساعد البلاد على الخروج من أزمتها، وبالطبع لن يكون أي اسم آخر لرئاسة الحكومة أفضل حالا من سابقه مهما كان قربه من زعيم تيار المستقبل . علما أنه عندما طرح اسم الخطيب، أكد الحريري لمشاوريه أنه سيصوت له، ولم يكن ذلك سوى مناورة من قبله .

اليوم، ثمة أسئلة تطرح حول نية الحريري الذي باتت الكرة في ملعبه، بين أن يعود إلى نعمة حكومة تكنوقراط يترأسها هو ويوافق على وزرائها، أو حكومة تكنو سياسية يضطر إلى المشاركة فيها إنقاذاً للبلاد، علما أن لا إمكانية لتأليف حكومة تكنوقراط خالصة في لبنان في هذه الظروف .

مأزق باسيل وعلاقته بالحريري

لا بد من الحديث عن مأزق التيار الوطني الحر اليوم الذي يعتبر الأكثر تضرراً مما يحدث، وتعتبر المرحلة الحالية الأكثر حرجاً بالنسبة إليه منذ عودة زعيمه العماد ميشال عون الى لبنان قبل 14 عاما.

والواقع أنه منذ العام 2005 ، لم يمر التيار بفترة عصيبة كما اليوم .هو بالكاد أجرى انتقالا للقيادة من المؤسس رئيس الجمهورية ميشال عون، إلى الخليفة، الوزير جبران باسيل، الذي يجد نفسه في موقع دفاعي أمام اتهامات شعبية قد تطيح بكل آماله الرئاسية، وهو الذي يعد العدة لانتقال رئاسي أيضا لا يبدو أنه سيكون سهلا، كما بدا للوهلة الأولى حتى أيام قليلة سبقت اندلاع انتفاضة 17 تشرين الأول .

ولأسف باسيل الشديد، فإن منتفضي الشارع قد وضعوه على رأس من يجب إسقاطه من السلطة وإن وضعوا غيره أيضا. هو حاول والتيار الانتقال من موقع الدفاع إلى موقف الهجوم في الشارع، لكن الأزمة بدت ذات وجهين بالنسبة إليهما: فمن ناحية، سيكون من شأن تصعيد التيار في الشارع أن يؤدي إلى صدام مع الشوارع الأخرى التي امتطأها أخصام التيار وعلى رأسهم القوات اللبنانية. وفي الشارع، ليس هناك من منتصر، أما الخاسر، فسيكون " العهد القوي " من دون أدنى شك .ومن ناحية أخرى، فإن السكوت على التهجومات سيعني ضرب سمعة وهيبة التيار يوما بعد الآخر، وسيؤدي هذا الأمر إلى أذيته والعهد.

واليوم، وباستثناء حزب الله، لا يحتفظ التيار بعلاقة راسخة مع أي من الأفرقاء السياسيين الكبار. حتى العلاقة مع تيار المستقبل وزعيمه الرئيس سعد الحريري يعترئها الاهتزاز، هذا في أحسن الأحوال، مع أن وصف التدهور يليق بها .

وبعد أن بدا التباين في بعض المحطات السابقة قبل أن يتم ترميمه، فجرت استقالة الحريري في 29 تشرين الأول الأمور بين الجانبين، ثم برزت خلافات الصلاحيات وتفسير بنود الدستور، وإن لم تكن غائبة قبلها لكنها طفت اليوم في شكل صارخ.

والواقع أن أصواتا خرجت لدى العهد والتيار، وهما في الحقيقة فريق واحد مهما حاول كثيرون التفريق بينهما للدلالة على الحيثية الخاصة لكل منهما، للقول إن الإستقالة غير قائمة،

كون رئيس الجمهورية ميشال_عون لم يقبلها، لكن العهد والتيار تجاوزا الأمر لكونها معركة خاسرة دستوريا ولعدم جلب البلاد نحو مشاكل أخرى هي بغنى عنها، خاصة وأن الموضوع يتعلق بنزاع صلاحيات طائفي قد يضر البلاد بأكثر مما يفيد .

ثم إنفجر خلاف أكبر بين الجانبين يتعلق بمسألة الإستشارات النيابية الملزمة لاختيار رئيس جديد للحكومة، وقد اتخذ أيضا طابعا طائفيا . وكان لتريث عون في إعلان موعد هذه الإستشارات ومن ثم إجراء مشاورات مفتوحة للتأليف قبل التكليف وقعا سلبيا لدى تيار المستقبل كما لدى بعض أركان الطائفة السنية الذين اعتبروا ان عون يصادر صلاحيات خاصة برئيس الحكومة، بينما يحتاج مؤيدو الرئاسة بأن لا إشارة دستورية لتحديد موعد عقد هذه الإستشارات .

وبالنسبة إلى التيار، فإنه كما أن الدستور لا يحدد مهلة للرئيس المكلف لتشكيل حكومته، فإنه يوفر أريحية لرئيس الجمهورية لإجراء الإستشارات، وما هجوم أركان الطائفة السنية على العهد سوى استهدافا للعهد في إطار هجمة كبرى عليه. لكن، في كل الاحوال، إستدرك العهد الموقف محددًا موعد الإستشارات النيابية .

وقد سجل للتيار إرجاء الاستشارات أيما طويلة وجاء الأمر في صالحه كون الموضوع يعني توفير المزيد من الوقت لتعزيز التوافق على إسم رئيس الحكومة، إذ أراد رئيس الجمهورية توافقا مسبقا يقي البلد المزيد من الأزمات، علما بأن الحريري نفسه كان من بين من شاورهم عون في الموضوع .

لكن مهما كان من أمر، فإن الخلاف بين الجانبين يتخذ طابعا سياسيا في الدرجة الأولى، إذ يمكن تجاوز أي أزمة دستورية الطابع لو كان التوافق سيد الموقف، ولو كانت التسوية

الرئاسية التي أتت بعون رئيسا للجمهورية والحريري رئيسا للحكومة، والتي كانت في حقيقتها تمهيدا لثنائية مقبلة بين الحريري وباسيل نفسه، سارية المفعول .

ولعل هذا الأمر هو ما مهد للقول حينذاك بخروج الحريري وباسيل من الحكومة، أو هكذا يريد التيار أن يظهر بعد أن راج في أوساطه أن الحريري خذل عون وباسيل لمرات عدة، آخرها في استقالته من رئاسة الحكومة في ظرف سياسي دقيق جدا، إن لم يكن خطيرا، مع علمه بمعارضة العهد، ومن ثم ركوبه موجة الحراك في الوقت الذي بات فيه باسيل مجردا أمام فورة الناس.

والواقع أن ثمة أسئلة كثيرة حول مصير التسوية، ومع الضربة التي تلقتها طموحات باسيل، بات المهم اليوم حصر الأضرار قدر الإمكان. ولعل القرار الأهم والأذكى الذي اتخذته التيار وباسيل مؤخرا كان إعلان الهروب من وحل السلطة والانكفاء على الهامش من دون تحمل عواقب الإنهيار متعدد الأشكال، إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا. كان ذلك عبر إعلان قرار خروج باسيل من الحكومة التي كان سمير الخطيب سيشكلها، ومن مستنقع الحكم في ظل الأزمات الكبرى اليوم في البلد، وترقبا لانتخابات نيابية تفرز مجلسا أكثر مساعدة له للوصول الى الرئاسة، علما أنها تتعلق بظروف دولية إقليمية أكثر من تشكيلها حدثا محليا.

في موازاة التنافس السياسي والسلطوي، ثمة خصم جديد للتيار ظهر مؤخرا عبر الحراك الشعبي الذي بات يشكل معادلة لا يمكن التغاضي عنها بالنسبة إلى أركان السلطة.

ويبدو من سوء حظ التيار والعهد أنهما زودا الحراك الشعبي بكل ما ينبغي لتزخيم احتجاجاته، وشكّل الظهور الأخير لباسيل قبل أيام مثالا صارخا على ذلك بعد أن اعتبر في الشارع مهندس رواج إسم سمير الخطيب لرئاسة الحكومة.

يكرر قياديو التيار أنهم قد سبقوا المنتفضين بإطلاق المطالب الاجتماعية والحياتية للمواطن، لا بل إن البعض في التيار يعتبر أن الحراك قد سرق شعارات التيار واستعملها في الشارع موفرا الفرصة لأخصام باسيل في اعتلاء منصة الاحتجاجات واستغلالها.

ومن أسف التيار الكبير أنه بات في مواجهة معارضة الشارع بعد أن تصدر منذ ولادته ونشأته رفع مطالب الناس وحمل همومها وخاصة في السياسة. ويرى قيادي فيه أن تياره وباسيل يتعرضان للمزايدات من قبل الشارع كما الأخصام كالقوات اللبنانية، علما أن الحريري نفسه ليس بعيدا عنها وذلك لتغطية إخفاقاته.

سيكون على التيار، اليوم وأقله في المرحلة المقبلة، الإنحناء للعاصفة مرحليا . وفي ظل متغيرات محتملة خارجيا، سيبدو في موقع الانتظار والترقب والاستعداد. ولعل إعادة تصويب العلاقة مع الحريري تبدو في غاية الأهمية بالنسبة إليه، وقد يتطلب بعث التسوية من جديد تضحيات كبيرة من قِبل التيار الحر.

في الخلاصة، لا حل أمام رئيس التيار سوى في تزخيم العلاقة مع الحريري، فالتسوية معه تعني رسم مستقبل الثنائية بينهما من جديد، وهو ما يعتقد التيار أنه يوافق الحريري أيضا الذي عليه تحمل مسؤولية ما يجري وعدم الهروب الى الأمام، خاصة وأنه لا يزال حاجة محلية ودولية، وخاصة، حاجة للتيار ولحلفائه.

أما بالنسبة إلى الحراك، فقد ضمر أخيرا بعد انسحاب الأحزاب السياسية الكبيرة منه واقتصاره على تحركات متفرقة، لكن تثير بعض البلبلة للسلطة والتي كانت أحد أسباب فشل تكليف الخطيب.

إلا أن وسائل الحراك يبدو أن غالبيتها قد استنفدت، وبات على المنتفضين ابتكار الوسائل الجديدة لحماية مكتسباتهم، لا بل التأسيس لما هو أهم منها في نضال مستمر مع السلطة التي يجب ان تواجه ما هو شبيه بحكومة الظل التي على الحراك تشكيلها في الشارع استعدادا لأية ملاحظة من قبل هذه السلطة، وهي دأبت عليها باستمرار.

النظرة الأميركية والغربية للبنان

لا يمكن مقاربة ما يجري في لبنان بمعزل عن مشهد إقليمي يمتد من طهران إلى بيروت. هي قراءة واقعية للمشهد اللبناني تذهب إلى اعتبار أن حصر ما يجري في لبنان ضمن نطاقه الجغرافي، هو نوع من السذاجة وقصر النظر. ذلك أن البعد الإقليمي للأزمة اللبنانية هو بديهية لا يمكن إنكارها، في بلد مكشوف، منذ نشأته، على كل السياسات الإقليمية والدولية، وساحة مفتوحة لكل أجهزة الاستخبارات في العالم، وهو ديدن هذا البلد منذ نشأته وإن اختلف اللاعبون الكبار عبر المراحل الزمنية المختلفة .

يقول متابعون لهذا الواقع في لبنان إن من الخطأ أن تذهب أي مقاربة إلى شيطنة الحراك الشعبي الذي فجرته السياسات السلبيه لسلطة اعتادت أن تؤمن استمراريتها بالمواءمة بين مصالحها، كطبقة سياسية حاكمة، وبين مصالح قطاع مصرفي جشع، على حساب لقمة عيش المواطن وأمانه الاقتصادي والاجتماعي، علما أن الخلل يكمن في أسس النظام اللبناني الموائم بين السياسي الطائفي والنظام الاقتصادي المبالغ في ليبراليته، وخاصة منذ مرحلة تسعينيات القرن الماضي.

بهذا المعنى، يمكن النظر إلى ما يجري في لبنان منذ 50 يوما وبالتأكيد قبل ذلك بكثير، من حقيقة أنه التجسيد العملي لتفجر كل التناقضات الداخلية والخارجية على حد سواء.

داخليا، هو تفجر لتناقضات على أكثر من مستوى: ثنائية السلطة في مواجهة الشعب والعكس صحيح، صراع سياسي متعدد الأقطاب بين ملوك الطوائف أي زعماءها، ولعب بنيران الاقتصاد الحارقة بين السلطة والقطاع المصرفي الخاص. إذا، هي معضلة متعددة الأوجه.

أما خارجيا، فهو صراع محتدم على خطوط متعددة، تقف فيه الولايات المتحدة الاميركية وحلفاؤها في مواجهة إيران وروسيا والصين، ومعها العدو الإسرائيلي، الذي لم يجد رئيس وزرائه المأزوم بنيامين نتنياهو حرجا في أن يجاهر بوقاحة بأن ما يجري في لبنان فرصة نعمل مع الولايات المتحدة على استغلالها.

من هنا، بحسب هذه القراءة، ليست صدفة أن يتزامن تفجر الغضب الشعبي في لبنان مع تفجر الغضب الشعبي الموازي في أكثر من دولة، سواء في الإقليم كما في العراق وإيران، أو في العالم كما في هونغ كونغ وتشيلي وبوليفيا مع استمرار سياسة حصار فنزويلا وكوبا وكوريا الشمالية.

ولست صدفة أيضا أن هذا المشهد المتنقل اليوم من أقصى الشرق الصيني إلى أقصى الغرب الأميركي اللاتيني، مرورا بالشرق الأوسط، يتزامن مع ما تبقى من أشهر قليلة على الانتخابات الرئاسية الأميركية، التي يسعى دونالد ترامب فيها إلى ولاية ثانية ويصارع حتى الموت الحزب الديمقراطي لمواجهة عزله وهي معركة يخوضها في وجهه أيضا بعض الجمهوريين.

طبعاً، فإن الحديث هنا عن تفجر الأوضاع بهذا الشكل وليس اندلاع احتجاجات منطقية سببها الأزمات الداخلية في كل بلد. على أن هذا التزامن يعيد إلى الأذهان مباشرة ما تعهد به ترامب في حملته الانتخابية الأولى حين قال إنه سيجعل أميركا أقوى، ولكنه لن يستهلك موازنته ولن يضحى بدم جندي من جنوده. وضمن هذا الإطار، يمكن وضع الحركات الشعبية المتنقلة في أصقاع العالم، لكي يستطيع ترامب أن يواجه خصومه الداخليين بحقيقة أن سياسته الخارجية

نجحت، ويدحض، في الوقت نفسه، كل اتهامات الفشل التي لاحقته في الملفات الخارجية الأكثر حساسية مثل إيران، حزب الله، أميركا اللاتينية... وربما الصين وروسيا.

يفتح ذلك الباب أمام نقاش حول الأهداف التي تتوخاها الولايات المتحدة من حراك شعبي في لبنان، والتي جعلت الأميركيين وحلفاءهم سواء في الداخل أو الإقليم يسارعون إلى ركوب موجة الغضب اللبناني، لحرف الانتفاضة عن أهدافها عبر أساليب عديدة. ومن هذه الأساليب إعادة ترتيب أولويات مطالب واشنطن من الشق الاقتصادي الاجتماعي إلى الشق السياسي من خلال طرح شعارات سياسية من قبيل سلاح حزب الله. ومن ثم تعويم الفوضى المالية الاقتصادية التي تجعل اللبنانيين اليوم يتسولون مثلا أموالهم عند أبواب المصارف.

في مقابل ذلك، بدأ راکبو الحراك ومتسلفيه يستأثرون بالمساحة الأكبر من قراره، وباتت المطالب سياسية بامتياز، بعدما كانت اقتصادية اجتماعية، وثمة الكثير من المظاهر التي تؤكد ذلك، من طبيعة التحركات التي تشهدها الشوارع، ابتداء من عملية حرق أسماء المرشحين لرئاسة الحكومة الجديدة، وصولاً إلى المواقف المعلنة التي تبدد معها مشهد الانتفاضة العابر للطوائف والمناطق، وصولاً إلى خطاب سياسي مذهبي طائفي، عبر عن نفسه في مناطق مختلفة كما في الردود على مشاهد سلبية في الحراك مثل مشهد الرينغ وأيضا ما بين الشياح وعين الرمانة..

والواقع أنه في لبنان، لا خط فاصلا بين الداخل والخارج، ودائما ما كان يمكن توقع تماهي الاشتباك السياسي الداخلي بدرجة عالية مع الاشتباك الخارجي، الذي يجعل القرار اللبناني رهينة توجهات خارجية في كل النواحي الكبرى.

هنا، يمكن التوقف عند موضوع بالغ الأهمية، إذ إن بعض من أشكال الحراك في الشارع بات يصوب بشكل مباشر على حزب الله تحديدا، أكثر مما يصوب على الفساد، وهو ما تبدى في مظاهر كثيرة، بدءا من محاولة إثارة حساسيات الشياح عين الرمانة أو الأشرفية الخندق

الغميق، وصولاً إلى الإصرار الواضح على اقفال الطرق، ولا سيما في النقاط الأكثر حساسية، عند المداخل الجنوبية لبيروت، على النحو الذي يمكن أن يثير تساؤلات كبرى تتعلق بالأقليم وتابعة بعض القوى التي تقوم بذلك إلى الخارج.

كما أن الفوضى المالية التي يشهدها لبنان حالياً هي امتداد لإجراءات أميركية بدأت منذ سنوات، وبلغت ذروتها خلال الأشهر القليلة الماضية، بعدما توالى قرارات أوفاك بوتيرة سريعة، لتطال أموال البيئة الحاضنة للمقاومة. ويقول متابعون للسياسة الأميركية على اختلاف إدارتها، إن تلك الإجراءات ليس الهدف منها محاصرة حزب الله مالياً، بشكل مباشر، خصوصاً أن تعاملاته المالية تبقى خارج نطاق المنظومة المصرفية الدولية، وإنما في اضعاف جبهته الداخلية، من بوابة إحداث الفوضى السياسية والاقتصادية الاجتماعية على النحو الذي بدأ يشهده لبنان، وما يؤكد ذلك إجماع الخليجيين عن اتخاذ خطوات سابقة، ولو كانت مجرد مسكنات، عبر ضخ هبات محدودة لإنقاذ الوضع، وهو ما يوحي بأمر عمليات أميركي.

ويوماً بعد الآخر، تتكشف أكثر السياسة الأميركية المعادية للبنان، وإن كانت غير الراجية بانهيائه، فهو كان ولا يزال موضوع اهتمامها والدول الغربية عموماً. وذلك لوقوع لبنان على حدود فلسطين المحتلة، ولأنه يحتضن على أرضه شريحة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين منذ نكبة فلسطين العام 1948 وحتى اليوم، ولاحتضانه ما يربو على مليوني نازح سوري لم يعد منهم سوى 250 ألفاً حتى الآن.

فلكل هذه الأسباب تستمر الولايات المتحدة في اهتمامها بلبنان لكن في ظل انشغالها الداخلي، إلا أن ذلك لا يمنع وزارتي الخارجية والدفاع الأميركييتين من ترجمة هذا الاهتمام، بدليل الإفراج عن مساعدة الـ 105 ملايين دولار للقوات المسلحة اللبنانية التي كان البيت الأبيض حجبها قبل أسابيع، ولو كانت واشنطن تريد نفض يدها من لبنان لما كانت أفرجت عن هذه المساعدة، التي كان سبب التأخر في الإفراج عنها بعض الشيء انتظار المسؤولين في الخارجية والبنتاغون موقف ترامب.

ومن الملاحظ أن واشنطن تأخرت في التحرك والتفاعل أو إبداء أي رد فعل عملي إزاء الأحداث التي تحصل في لبنان، ما جعل كثيرين يعتقدون أنها وحلفاءها الغربيين قرروا التتصل مما يحدث في لبنان، فيما كانوا هبوا بسرعة قبل بضعة أشهر لتطويق ذبول حادثة قبرشمون إلى درجة أن السفارة الأميركية ايليزابيث ريتشارد جالت على القيادات السياسية والرسمية المعنية طالبة معالجة الحادثة، فكان الاجتماع الشهير في القصر الجمهوري برئاسة رئيس الجمهورية وحضور الافرقاء المعنيين، وتم تطويق ذبولها وتركها للقضاء.

إضافة الى الانشغال الداخلي، يقول المتابعون للشأن الأميركي إن الأميركيين سلموا أمر لبنان إلى الأوروبيين عموماً وإلى فرنسا تحديداً المعنية بلبنان منذ نشأته، ليتبين أيضاً أن التأخر الغربي في التدخل كان سببه الخلاف بين الأميركيين والفرنسيين على طبيعة الحكومة اللبنانية الجديدة. الأميركيون يريدونها تكنوقراط فيما الفرنسيون لا يعارضون كونها تكنوسياسية لخبرتهم في النسيج اللبناني. ويبدو أن وجهة نظرهم هي التي انتصرت وستكون الحكومة تكنوسياسية، ولذلك تقرر اجتماع مجموعة الدعم الدولي للبنان في باريس بمباركة الإدارة الأميركية التي أوكلت إلى الإدارة الفرنسية إيجاد حل يمنع انهيار لبنان اقتصادياً ومالياً، وجلست في خلفية الصورة، مع أن في استطاعتها تخريب أي تسوية في حال أرادت، لكنها التفاهات الدولية في المنطقة التي تسمح واشنطن لأكثر من عاصمة التدخل فيها.

ولذلك، لا يمكن قراءة اجتماع باريس إلا أنه مؤشر على تجاوز لبنان قطوع الانهيار المالي والاقتصادي وتحوله دولة مفلسة، لأن هذا الاجتماع سيدشن انطلاق التحرك الغربي الفعال لمساعدته على تجاوز الأزمة ومنعه من الانهيار الذي لا مصلحة للأوروبيين وللأميركيين في حصوله وبات عامل الوقت مهما جدا لديهم لمعالجة الأزمة اللبنانية.

لذا، وانطلاقاً من كل ذلك، وخلافاً لنظرية المؤامرة التي تقول دوماً إن خلف كل ما يجري مخطط أميركي لمحاربة حزب الله وإخضاعه، يقول المتابعون للسياسة الأميركية أن واشنطن ليست في وارد تخريب لبنان بغية النيل من حزب الله، فهي تحارب إيران بواسطة العقوبات،

وتحاربها في العراق بأشكال مختلفة، أما في لبنان فإن تصرف الأميركيين مختلف للعوامل التي ذكرت سابقا.

لقد اعتمد الأميركيون فرض العقوبات على حزب الله ولكنهم قبل فرضهم حرصوا على الاجتماع ببعض المسؤولين اللبنانيين ومسؤولي القطاعات المصرفية والاقتصادية ليشرحوا أن هذه العقوبات لا تؤثر على الاقتصاد اللبناني وإنما تستهدف حزب الله فقط، ولكن ثبت واقعا أن هذا الاقتصاد تأثر جدا، وما يشهده الآن من أزمة تهدد بانهياره هو من مضاعفات تلك العقوبات، وفق هذه القراءة.

والواقع أن الحراك الشعبي فاجأ الأميركيين والغرب، مثلما فاجأهم قبلها الربيع العربي قبل أن يتعاملوا معه مستغلين إياه، فنجحوا في أماكن وأخفقوا في أخرى. وللتذكير، فإنه في لبنان، اندلعت انتفاضة اللبنانيين في وقت كان مصرف لبنان يتخذ اجراءات لمواجهة تدهور اقتصادي ومالي كان بدأ قبل اسابيع من الحراك.

ويقول خبراء في السياسة الأميركية أن الحراك جاء عفويا في البداية، وربما يكون الأميركيون وغيرهم دخلوا على خطه ولكن ليس إلى الحدود القصوى، فقد يكون للأميركيين مصلحة في هذا الحراك لأنه غير في موازين القوى وضعف الأحزاب اللبنانية وسبب بلبلة في البلد الذي يريده حزب الله مستقرا، وهذا لا يري الأميركيون فيه ضيرا، أما القول أنهم دخلوا في الحراك ليوجهوه فهذا الأمر لا يمكن تحديده، لأن المخابرات المركزية الأميركية لو دخلت في هذا الحراك لكان المشهد الآن مختلفا وسيكون من الصعب وضع الإصبع على ما يمكن أن تفعله، حسب هذه القراءة.

وينقل بعض هؤلاء عن دوائر أميركية قولها إن هذا الحراك لا يمكن أن يستمر طويلا في الوتيرة التي هو عليها، لأنه ستترتب عليه تبعات اقتصادية ومالية لا يستطيع لبنان تحملها لفترة طويلة لأنه بلد يعيش على التحويلات المالية من الخارج وعلى الخدمات المالية

والاستثمارات والسياحة وغيرها. ولكن الايجابي في الأمر أن هذا الحراك ضرب هيبة النظام السياسي وأفهم الطبقة السياسية والاحزاب بأنها باتت لا تستطيع بعد اليوم أن تتصرف في لبنان وفق ما تريد، بينما يبقى الاستقرار المحلي مطلباً لجميع الأفرقاء الكبار، دوليين وإقليميين.